

احذروا.. المشترك يلع



أكاديميون لـ«الميثاق» :

فوضى المؤسسات إمعان في عقاب الشعب وتدمير للدولة

المشترك الإبتعاد عن تمثيل هذا الدور المزدوج، فالشعب اليمني لم يعد تنطوي عليه هذه الأساليب الملتوية والكيل مكبليين فلهذه من الوعي والنضج السياسي ما يمكنه من التمييز وكشف مثل هذه الألاعيب. ودعا الدول الراعية للمبادرة الخليجية مراقبة ما يحدث اليوم من تصعيد متواصل من قبل أحزاب المشترك لإفشال المبادرة وآلياتها التنفيذية التي لم يكن أطراف في المشترك مقتنعين بها أصلاً، وقد سجلت مواقف ضدها، وهامهم اليوم يسعون إلى نسفها.

مع كل خطوة لتجاوز الأزمة يفاجأ المواطن بأساليب تحريضية، جديدة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب والعقاب لهذا الشعب الذي صبر وصابر وجاهد للخروج من الأزمة التي استمرت (١١) شهراً كادت أن تؤدي به إلى الانهيار، ولكن يظل يحسب للمواطن الإصرار على الخروج بأقل الخسائر.. غير أن بعض المغامرين ممن تلطخت أيديهم بأعمال القتل والتحريض على العنف والفوضى والتخريب لا يزالون يُمنون أنفسهم بتعطيل الحياة الديمقراطية التي عادت تدب في مجتمعنا.

بليغ الحطابي

د. المفلس: التصعيد الجديد خطوة أخرى للمشروع الانقلابي

د. الحزمي: نحتاج إلى ثورة توقف فوضى المشترك

أبو عيده: ما يحدث نسف للمبادرة الخليجية

التي خرجت من ساحات الاعتصام إلى تلك المؤسسات أعملهم وانضموا إلى الساحة هم أكثر الفاسدين في الدولة وملفاتهم في الجهاز المركزي وهيئة مكافحة الفساد والامر يقتضي تشكيل لجان تعمل على تحديد الفاسدين في كل مؤسسة ورفع ما يؤكد ذلك للجهات المعنية ومن ثم متابعة إجراءات محاسبتهم.

نقل الاعتصامات

ويضيف : ان مرحلة نقل الاعتصامات وأعمال الفوضى والتخريب من الساحات إلى المؤسسات كان قد أشير إليها في أكثر من خطاب وتصريح لقيادات المشترك.. وإيضاً من الساحات إلى الشوارع والحواري

وقطع السبل وايداء المواطنين كما حدث لأبناء أعضاء الجامعة والزراعة والعدل وهائل وغيرها.

ولا يستبعد أبو عيده وجود خطة لضرب الوفاق الوطني الذي تحقق وفق المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن عبر الاستمرار في الممارسات التصعيدية والاستفزازات وكذا الخروقات والاعتداءات على المواطنين والمؤسسات المختلفة ومؤسسة الجيش لنسف المبادرة الخليجية.

مسئولية الحكومة

> إلى ذلك دعا الدكتور عبدالقادر مغلس حكومة بأسندوة إلى مواجهة الاختلالات القائمة على امتداد الوطن أمنياً واقتصادياً ومنها ما يحدث اليوم في كافة مؤسسات الدولة لاسيما في محافظة تعز التي تشهد احتلال مليشيات المشترك معظم مؤسسات الدولة، وما تبقى منها يحاولون الوصول إليها بهذه الطريقة.

ومحاسبتهم ولا ينكر احد ان كثير ممن استقالوا من أعمالهم وانضموا إلى الساحة هم أكثر الفاسدين في الدولة وملفاتهم في الجهاز المركزي وهيئة مكافحة الفساد والامر يقتضي تشكيل لجان تعمل على تحديد الفاسدين في كل مؤسسة ورفع ما يؤكد ذلك للجهات المعنية ومن ثم متابعة إجراءات محاسبتهم.

ضرب الوفاق

من جانبه اعتبر الأخ خالد أبو عيده نائب رئيس اللجنة الفنية بالأمانة العامة هذه الفوضى الهمجية وتعطيل عمل المؤسسات والاضرار بمصالح الوطن

والمواطن اساليب مكشوفة لضرب مرحلة التوافق وافشال عودة الأمن والاستقرار والسكينة والسلم الاجتماعي عبر جهود اللجنة العسكرية والوصول بها إلى طريق مسدود والالتفاف على الإجراءات والقرارات والتوجيهات الصادرة من قبل المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر فيما يتعلق باللجنة العسكرية او الحكومة او غير ذلك تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآلياتها.

عشية الاخوان

وقال نائب رئيس اللجنة الفنية بالمؤتمر: إن ارتفاع حدة الظواهر العيشية التي انتهجتها قيادات المشترك وشركاؤها وخاصة الإصلاح بعد التوقيع على المبادرة الخليجية هو امتداد للرغبات الانقلابية العسكرية التي فشلت في تحقيقها عبر الشارع والاحتجاجات والمسيرات الراجلة عبر الدفع بعناصرها ومليشياتها

عودة احزاب اللقاء المشترك وطالبان الإصلاح على وجه التحديد إلى تبني سيناريو العنف والتخريب وأعمال الفوضى في مؤسسات الدولة يؤكد حسب أكاديميين اصرار هذه القوى على عرقلة تنفيذ الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.. بل وامعان سافر على نهج تعطيل الخدمات العامة والادارية والاقتصادية وشل مؤسسات الدولة كما حدث في الأشهر الماضية.

وبهذا الخصوص يقول الدكتور صادق الحزمي: ان ما يحدث في بعض مؤسسات الدولة من فوضى هي طريقة جديدة انتهجتها احزاب المشترك في محاولة لإقصاء قيادات المؤسسات الحاليين بأخرين من أعضاء أحزابهم وهي بكل تأكيد طريقة خاطئة، وأضاف: اذا تحدثنا عن دولة نظام وقانون ودولة مدنية فيجب ان لا تكون آلية التغيير بهذه الطريقة لانه في هذه الحالة سيكون من السهل جداً على أية عصابة او حزب تغيير واقصاء أي موظف صغيرا كان او كبيراً يتعارض مع مصالحهم وتنتكر العملية في حال تعيين شخص آخر لا يتوافق مع مطالبهم وسياساتهم إلى ان يحصلوا على ما يريدونه ويتم تعيين شخص من قبلهم.. وهذا بكل تأكيد طريقة غير لائقة والدليل على انتهاك احزاب المشترك هذا الاسلوب هو ما حدث في احد الصناديق في مدينة تعز حيث خرج الموظفون للتظاهر مطالبين بصرف رواتبهم فاستيقنت احزاب المشترك الحدث بنشر خبر ان المظاهرات كانت ضد تعيين احد الأشخاص على رأس هذا الصندوق وهو امر نفاه موظفو الصندوق ونشرته صحيفة «الجمهورية».

ثورة مضادة

ونوه الحزمي إلى ان الوطن اليوم بحاجة إلى ثورة توقف هذه الفوضى التي تهدد اقتصاد الوطن وامنه واستقراره.

وعن تأثيرات ذلك على تنفيذ المبادرة الخليجية والجهود المبذولة أكد الحزمي ان أعمال الفوضى التي تحدث في بعض مؤسسات الدولة تعد نسفاً لمضامين المبادرة الخليجية.

هوشلية

وقال: عندما يتفق طرفان على تقاسم السلطة ثم يلجأ أحد الأطراف إلى مجموعة «هوشلية» سعياً للحصول على نصيب الطرف الآخر فإن ذلك انقلاب واضح وتتصل على ما تم الاتفاق عليه.

وأشار الحزمي : إلى وجود مؤسسات تعاني من فساد وبحاجة إلى تغيير ولكن ذلك لا يتم من خلال الاعتصامات وانما بالطرق الشرعية التي نظمتها القانون ومن حق موظفي الدولة ان يعترضوا وبطالباو بمحاسبة وتغيير من يثبت تورطهم بنهب المال العام للجهات المختصة.

واختتم حديثه بالقول: هناك فساد ولانكر ذلك ونحن في المؤتمر اول من طالب بتغيير الفاسدين

إيقاف الطابور

< وعما يجب اتخاذه ازاء تلك الممارسات عول الدكتور عبدالقادر مغلس على دور نائب رئيس الجمهورية وكذا دور دولة رئيس الوزراء لإيقاف هذا التصعيد باعتبارهما المخولين بقيادة الدولة في هذه المرحلة الحرجة ويجب عليهما اتخاذ الاجراءات الحازمة والصارمة في وجه هذا الطابور الذي يريد إعاقة المبادرة.

الدولة قائمة..

> ويتفق الدكتور ياسر عبدالقادر مدير مستشفى ٤٨ النموذجي مع ما ذهب إليه زملاؤه بأن هناك جهات ومؤسسات مختصة ومعنية باستقبال المظالم والنظر فيها وأبرز ذلك القضاء والنيابات وهيئة مكافحة الفساد وغيرها.. فإذا ما توافرت الدلائل حول انتهاك أو حدث ما فإن هناك دولة قائمة بكل مؤسساتها تنتظر وتتخذ القرار والإجراء العقابي المناسب لكل حالة من الحالات.

ويضيف: لكن أن تذهب الأمور والأوضاع إلى هذا الحد الكارثي والخروج الفاضح والصريح عن الاتفاق والتوافق الوطني سيما بعد الأزمة الطاحنة التي عاينها الشعب بكل فئاته وشرائحه ولم تستثن أحداً > وأكد الدكتور ياسر على ضرورة أن يحترم الجميع الاتفاق المتمثل في المبادرة الخليجية وآلياتها المزمعة، معتبراً أن أية إعاقة أو ممارسات سلبية مخالفة لهذا التوجه يعد إخلالاً ونسفاً بكل الجهود الوطنية التي تبذل .. مطالباً حكومة الوفاق بالبدء بتطبيق النظام والقانون والتجرد من الحزبية والتوجهات السياسية الضيقة التي قد تعيق مهامها ومسؤولياتها.

دور مزدوج..

وتمنى الدكتور عبدالقادر مغلس من قيادات احزاب



وقال: اعتقد ان ما يحدث من احتجاجات واعتصامات في مؤسسات الدولة هي الخطوة التالية للمحاولة الانقلابية التي تنفذها احزاب المشترك.. وكنا نتمنى منها ان تتوقف عن تأمرها خاصة بعد توقيع المبادرة الخليجية ولكن للأسف الشديد نجدها اليوم تنفذ مشروعها الانقلابي وتحاول في الوقت نفسه التنصل عن هذه الممارسات بينما هي توفر الغطاء السياسي من خلال تواجد كوادرها في مقدمة المنفذين لهذه الأعمال واحداث الفوضى لاسقاط قيادات المؤسسات الفاعلة والتي كان لها دور مناهض لمشروعها الانقلابي.

سياسيون: ثقافة الإقصاء مرفوضة

> أثارت قرارات وزراء المشترك في حكومة الوفاق الوطني استياءً بالغاً وسط الشارع اليمني الذي اعتبر تلك القرارات تصعيداً خطيراً يهدد مستقبل التسوية السياسية والمبادرة الخليجية كون وزراء المشترك يتعمدون في تلك الممارسات والقرارات استفزازاً للمؤتمر وأعضائه وأثارة ثقافة الحقد والكراهية والانتقام بين أوساط المجتمع.

«الميثاق» رصدت آراء عدد من الأكاديميين والمختصين ومنظمات المجتمع المدني حيال ذلك..

كتب: علي الشهباني

وتسعى لإفشال المبادرة.. محملاً أحزاب اللقاء المشترك مسؤولية ذلك كون وزرائها يفضلون خيارات التصعيد والمواجهة والاستفزاز بدلاً من التهدئة ولم الشمل ونشر ثقافة المحبة والتسامح. داعياً أحزاب اللقاء المشترك إلى الترفع عن تلك الممارسات واستشعار مسؤوليتهم الوطنية تجاه مهامهم وواجباتهم التي يجب أن يتعاملوا معها بمسئولية وليس كمعاصرة لا يهمها سوى الصراخ والمعارضة والنقد..

سياسة تصعيدية

من جانبها دانت مؤسسة «سباق» القانونية سياسة الإقصاء التي طالت العديد ممن يعملون في الجانب الصحفي والإعلامي من قبل وزراء المشترك في حكومة الوفاق الوطني. واعتبرت المؤسسة في بيان لها تلك القرارات بالعقاب والانتقام الحاقق والاستهداف الشخصي الذي لا يصب في خدمة الوطن ومصير التسوية السياسية. وأكدت سياق أن على حكومة الوفاق أن تنتهج التوافق في القرارات

حيث أكد الدكتور محمد سعد نجاد - كلية الشريعة بجامعة صنعاء - أنه لا يحق لوزراء المشترك إقالة أو إقصاء أي موظف من وظيفته إلا بموجب مسوغ قانوني، وما قام به بعض وزراء المشترك يعتبر محاولة لاستفزاز المؤتمر وأعضائه لأن تلك القرارات حزبية والهدف منها إقصاء المؤتمريين وتصعيد الموقف على الساحة السياسية والإعلامية.

وأضاف نجاد: أن اتخاذ أي قرارات من قبل أي طرف سياسي يكون الهدف منها تصعيد العملية السياسية يعتبر استفدافاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ولأمن واستقرار البلاد..

داعياً وزراء المشترك إلى العدول عن نوايا الحقد وثقافة الانتقام والقيام بواجباتهم وبمسئولية وطنية وقانونية لا بمسئولية حزبية.

مؤامرة

أما الدكتور عبدالعزيز سلام- كلية التربية بجامعة صنعاء- فقد اعتبر الممارسات التي يقوم بها وزراء وأعضاء المشترك في المؤسسات العامة بالمؤامرة التي تستهدف التوافق السياسي

